

Alliance pour la
Démocratie



التحالف من أجل
الديمقراطية

†.E. X :ΘOΣΛ | †ΛΣC:ZO.EΣ†



**Alliance
pour la
Démocratie**

التحالف من أجل الديمقراطية

الولاية التشريعية

2016-2012

Alliance pour la
Démocratie



التحالف من أجل
الديمقراطية

†•E• X §ΘOΣΛ | †ΛΣC8ZO•EΣ††

مغرب الديمقراطية
...والكرامة
جميعا نلتزم
بكل ثقة

Alliance pour la
Démocratie



التحالف من أجل
الديمقراطية

+٥٤٠ X ٨٥٥٤٨ | +٨٤٤٨٢٥٠٤٤٦+

السياق

لحظة تاريخية، رهانات وتحديات

✓ الدستور الجديد : منعطف حاسم في مسلسل استكمال البناء المؤسساتي وطنيا وجهويا وتحقيق الانفتاح السياسي وضمان الكرامة والعدالة لكل المغاربة مع تكريس الاختيار الديمقراطي وضمان الحقوق والحريات ؛

✓ تحديات كبرى مرتبطة بالظرفية الاقتصادية الدولية المضطربة وانتظارات اجتماعية داخلية؛

✓ توفر المغرب على مؤهلات وقدرات تمكنه رغم ذلك من رفع تحديات المرحلة.

التحالف من أجل الديمقراطية: رؤية سياسية ومجتمعية كجواب على هذه اللحظة التاريخية

المرجعيات الأساسية للبرنامج

1 التمسك بثوابت الأمة المغربية : الدين الإسلامي السمح والملكية الدستورية والهوية الوطنية متعددة الروافد والاختيار الديمقراطي.

2 صيانة وتوسيع المكتسبات في مجال الحقوق والحريات؛

3 التثبيت بقيم التحالف : ديمقراطية- تضامن- مساواة - انفتاح - تقدم- عدالة اجتماعية.

المرجعيات الأساسية للبرنامج

4 تبني خيار المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي.

5 مغرب متعدد ومتنوع لغويا وثقافيا؛

6 نموذج منفتح للتنمية :

- التوفيق بين المبادرة الحرة ودور الدولة كفاعل وضامن للمنافسة الشريفة؛

- ضمان التوازن الاجتماعي والعيش الكريم للمواطنين؛

- حماية البيئة كعامل أساسي للتنمية المستدامة .

برنامج التحالف من أجل الديمقراطية

1 رؤية واضحة

3 تحديات

20 التزاما

برنامج التحالف من أجل الديمقراطية

رؤية واضحة في أفق 2016

مغرب موحد، ديمقراطي، غني، دينامي،
مستقر ومتضامن وعادل

مغرب المواطنة يعيش فيه الجميع بطمأنينة وأمان وكرامة مع
احترام مختلف الحقوق والحريات

تحديات

3

الثقة

1

- ▶ تعزيز ثقة المغاربة في المؤسسات؛
- ▶ خلق مناخ سليم وشفاف يمنح الثقة لكل الفاعلين ؛
- ▶ الثقة في الذات وفي ذكائنا وقدرتنا الجماعية على التغيير.

الكرامة

2

- ▶ تعزيز ثقة المغاربة في المؤسسات؛
- ▶ الكرامة شرط أساسي للتماسك والاستقرار الاجتماعيين.

الازدهار الاقتصادي

3

- ▶ النمو من أجل:
- ✓ الإجابة على التحديات الاجتماعية على المدى البعيد
- ✓ بناء اقتصاد قوي وتنافسي يعزز مكانة بلادنا على المستوى الدولي؛

الثقة

- ✓ استعادة الثقة في الذات و المؤسسات؛
- ✓ ضمان مشاركة المواطنين في بلورة وتقييم السياسات العمومية
- ✓ محاربة الفساد: رشوة، ريع اقتصادي وسياسي؛
- ✓ المساواة في الاستفادة من الخدمات العمومية.
- ✓ ضمان الحق في المعلومة

التزاماتنا (5)

1. تعزيز البناء الديمقراطي؛

2. وضع نظام فعال للحكمة الجيدة يربط المسؤولية بالمحاسبة لضمان نجاعة السياسات العمومية؛

3. توفير الأمن بمختلف أبعاده؛

4. تعزيز المساواة بين الجنسين وتثمين دور المرأة في المجتمع؛.

5. تحقيق الإشعاع على المستوى الدولي.

1. تعزيز البناء الديمقراطي

- التنزيل الأمثل للدستور كإطار لدولة القانون والمؤسسات؛
- التقيد بنص وروح الدستور لممارسة كل الصلاحيات سواءً في الأغلبية أو المعارضة؛
- استكمال البناء المؤسسي بالمصادقة على كل القوانين التنظيمية والحرص على إعطائها البعد الديمقراطي الحداثي؛
- بناء الهوية وجعلها فضاءً يضمن المواطنة الكاملة وتحقيق الذات.
- بناء الهوية وجعلها إطاراً للتدبير لضمان خلق الثروة وتعزيز الديمقراطية التشاركية وفضاءً لضمان المواطنة الكاملة وتحقيق الذات.
- تأهيل حكامه البرلمان والحكومة والنظام الانتخابي و إفران لنخب جديدة.

2- وضع نظام فعال للحكامة يربط المسؤولية بالمحاسبة لضمان نجاعة السياسات العمومية

■ الربط الصارم بين المسؤولية والمحاسبة ؛

■ انتهاج إستراتيجية جريئة لمحاربة الفساد : الرشوة، الريع الاقتصادي والسياسي ووضع حد للإفلات من العقاب؛

■ تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية لتحسين أداء التدبير العمومي وتعميق شفافية المالية العمومية لحماية المال العام وتعزيز دور البرلمان في مجال الرقابة المالية.

■ إنجاز مراجعة سنوية لمجموع السياسات العمومية، من أجل ضمان التقائتها ومراجعة أهدافها على ضوء نتائج التقييم؛

■ اعتماد المقاربة التشاركية لإنجاز وتتبع وتقييم المشاريع التنموية المحلية لضمان نجاعتها وتجاوبها مع انتظارات المواطنين، مع توفير الآليات المناسبة لذلك.

■ استحضار كل المبادئ والقيم المرتبطة بالحكامة الجيدة والمرفق العمومي المنصوص عليها في الدستور الجديد.

توفير الأمن بمختلف أبعاده

- الحفاظ على الهوية الدينية للمغاربة وتجديد الخطاب الديني المرتكز على الإسلام السني
السمح والمعتدل
- ضمان حق المواطن في الأمن وتحسين قرب وجودة الخدمات الأمنية وتعزيز آلية الحكامة
الأمنية الجيدة.
- تعزيز الخدمات الأمنية لضمان سلامة المواطنين وممتلكاتهم؛
- تحسين ظروف عمل المصالح الأمنية خاصة المتعلقة بشرطة القرب؛
- إحداث المجلس الأعلى للأمن كآلية لترسيخ مفهوم الأمن الوطني الشامل ومأسسة ضوابط
الحكامة الجيدة فيما يتعلق بالقضايا الأمنية.
- العمل على رفع القدرات الإنتاجية لبلادنا من المواد الغذائية في أفق تحقيق إنتاج أدنى من
الحبوب في حدود **70 مليون قنطار** ومضاعفة إنتاج السلاسل الأخرى عند متم 2020؛
- تفعيل الآليات الكفيلة بتأمين بلادنا لمواجهة تقلبات أسعار المواد الأولية والصرف في
الأسواق العالمية.

4. تعزيز المساواة بين الجنسين وتثمين دور المرأة في المجتمع

- تمتيع المرأة والرجل على قدم المساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وتلك المنصوص عليها في الاتفاقيات والمواثيق الدولية المصادق عليها من قبل المغرب.
- العمل على تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء.
- إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز المنصوص عليها في الدستور.
- تعزيز الاطار القانوني لضمان حقوق المرأة وتحقيق تكافؤ الفرص؛
- إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في المخططات التنموية الوطنية والجهوية؛
- تفعيل القوانين المتعلقة بمحاربة العنف ضد النساء والفتيات ودعم الجمعيات العاملة في هذا المجال.

تحقيق الإشعاع على المستوى الدولي

- ✓ مواصلة التعبئة من أجل الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة واسترجاع الأقاليم المحتلة؛
- ✓ العمل على تعزيز تموقع المغرب جهويا ودوليا على ضوء التحولات الجارية في المنطقة والعالم؛
- ✓ وضع استراتيجية لإعادة بلورة الدور الاستراتيجي للمغرب اعتمادا على المجالات الحيوية وعلى المقومات الثابتة والتمثلة في دوره التاريخي والثقافي المتميز و ضمان المصالح الإستراتيجية للمغرب في محيطه الإقليمي والعربي والإسلامي
- ✓ وضع خطة وطنية طويلة الأمد لاكتساب قوة تكنولوجية ضاربة وتحقيق الإقلاع الاقتصادي كوسائل تعطي للآلة الدبلوماسية أعمدة أساسية ترتكز عليها.
- ✓ تمتين العلاقة مع الإتحاد الأوروبي مع الاستثمار الأمثل للامتيازات التي يوفرها الوضع المتقدم؛
- ✓ تمتين البعد الأفريقي والمتوسطي والتعاون مع دول الخليج و الاستثمار الجيد لانضمام المغرب إلى حظيرة الأمم الديمقراطية
- ✓ العمل على تطوير التعاون مع بلدان الجنوب سعيا لتحقيق التكامل الاقتصادي.

الكرامة

حق المواطن في قضاء عادل و نزيه و تعليم جيد
و تغطية صحية شاملة و سكن لائق و شغل كريم في
مغرب التعدد و التنوع اللغوي و الثقافي

التزاماتنا (7)

1. قضاء مستقل وفعال ونزيه ؛
2. تعليم جيد للجميع، منتج للمعرفة والثقافة، ومنسجم مع سوق الشغل
3. تقديم خدمات صحية الاستثمار مع ضمان ولوج سهل وعادل لجميع المواطنين؛
4. عرض سكني متنوع يأخذ بعين الاعتبار إمكانيات وحاجيات كل مواطن؛
5. محاربة الفقر وتوفير خدمات اجتماعية أساسية لفائدة المناطق الهشة؛
6. بلورة سياسة وطنية للشباب؛
7. ترسيخ مبادئ التعدد والتنوع اللغوي والثقافي وضمان الأمن الروحي للمغاربة وترسيخ الثوابت الوطنية عقيدة وهوية ومؤسسات؛

6. قضاء مستقل، فعال ونزيه

- الالتزام بمضامين الدستور في مجال استقلال القضاء وضمان نزاهته
- تعزيز البنيات التحتية عبر تثبيت الغلاف المالي المخصص للقطاع (3,5 مليار درهم)؛
- العمل على تحسين تكوين القضاة وإعادة تأهيل المهن القضائية؛
- العمل على تخليق المهن القضائية عبر تقوية دور المفتشية العامة للقطاع وأجهزة الرقابة الخارجية.

6. قضاء مستقل، فعال ونزيه

- ضمان شفافية معالجة الملفات وتقليص مدة تدبيرها عبر ترسيخ مبدأ تخصص المحاكم وإحداث نظام مندمج للمعلومات؛
- العمل على التنفيذ الكلي للأحكام القضائية لترسيخ مصداقية العدالة (100% عوض 82% حالياً)؛
- تقريب الخدمات القضائية من المواطن من خلال تحسين الخريطة القضائية وفضاءات الاستقبال والإرشاد داخل المحاكم؛

7. تعليم جيد للجميع منتج للمعرفة ومنسجم مع سوق الشغل

- ضمان الجودة على المستويين الكمي والكيفي بتخصيص **30 %** من ميزانية الدولة لقطاع التعليم والرفع من قدرات الأكاديميات على مستوى صرف الميزانيات المخصصة لها؛
- **تعميم التمدرس: 6-11 سنة : 99% ؛ 12-14 سنة : 90% ؛**
- **تقليص نسبة الهدر المدرسي بنسبة 75 % خاصة عبر تعميم النقل المدرسي والداخليات بكل المناطق النائية (680 جماعة معنية)؛**

7. تعليم جيد للجميع منتج للمعرفة ومنسجم مع سوق الشغل

- تحسين حكمة المنظومة التربوية ومواصلة عملية تأهيل الموارد البشرية (تطوير وتحديث نظام اللاتركيز على مستوى التدبير)؛
- تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع وضع برنامج أفضل للمراقبة البيداغوجية وتقليل كلفة التمدريس لفائدة الأسر في القطاع الخاص عبر تحفيزات ضريبية لفائدة الأسر؛
- وضع نظام لتحفيز الأساتذة في المناطق القروية
- تشجيع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بين الجامعات والمدارس والبحوث وخاصة في المناطق القروي
- الاعتناء بالتعليم العتيق والأصيل.

8. تقديم خدمات صحية جيدة وضمان ولوج سهل وعادل لجميع المواطنين

■ تحسين مستوى العرض الصحي مع مراعاة التوازن المجالي :

✓ 5 ملايين درهم لإنجاز 5 مراكز استشفائية جامعية جديدة؛

✓ 4 ملايين درهم لإعادة تأهيل المستشفيات الإقليمية والجهوية؛

✓ مركز صحي للقرب لكل 5.000 مواطن في العالم القروي.

■ تعزيز الموارد البشرية :

✓ طبيب لكل 2.000 مواطن؛

✓ ممرض لكل 1.000 مواطن.

الكرامة

8. تقديم خدمات صحية جيدة وضمان ولوج سهل وعادل لجميع المواطنين

■ تعميم نظام التغطية الصحية وخاصة نظام المساعدة الطبية لفائدة المعوزين من أجل تقليص الحصة التي تتحملها الأسر من تكلفة الخدمات الصحية إلى أقل من 25% مقابل 57%؛

■ تحسين المؤشرات الصحية الوطنية وخاصة منها المتعلقة بالأم والطفل:

- نسبة وفيات الأمهات: 50 لكل 100.000 ولادة حية؛

- نسبة وفيات الأطفال دون الخمس سنوات: 15 لكل 1.000 ولادة حية؛

■ رفع نسبة الاستثمار العمومي المخصص لقطاع الصحة من الميزانية العامة إلى 10% عوض 7% حالياً.

9. عرض سكني متنوع يأخذ بعين الاعتبار إمكانيات وحاجيات كل مواطن

- إعطاء الأولوية للقضاء على السكن الصفيحي وتأهيل الأحياء المهددة بالسقوط عبر تخصيص **70%** من مداخل صندوق التضامن للسكنى لهذا الغرض؛
- مراجعة منظومة السكن الاجتماعي باعتماد تحفييزات مرتبطة بثمن البيع في حدود **5000 درهم للمتر المربع**؛
- إقرار ضوابط صارمة لتأطير الاستفادة من السكن الاجتماعي ومحاربة جميع انواع المضاربة في هذا المجال؛
- إعادة النظر في قانون التعمير خصوصا الجانب الذي يتعلق بال عقار على مستوى العالم القروي
- تسريع إصدار مخططات التهيئة الحضرية لتخفيف الضغط على سوق العقار؛
- تسهيل الولوج إلى التمويل عبر مضاعفة الدعم لصناديق الضمان؛
- هيكلة السكن العشوائي وصيانة جمالية الفضاء.
- توسيع العرض فيما يخص السكن الاجتماعي للأخذ بعين الاعتبار القدرات المالية للأسر

الكرامة

10. محاربة الفقر وتوفير خدمات اجتماعية أساسية لفائدة المناطق الهشة

- إحداث صندوق وطني للتضامن الاجتماعي وتوجيه خدماته للفئات المعوزة؛
- تحسين معاشات المتقاعدين وذوي حقوقهم عبر الزيادة في معاشات التقاعد بما يتلاءم والحد الأدنى للأجر، ومستوى أسعار المواد الأساسية والخدمات الاجتماعية العمومية.
- الأخذ بعين الاعتبار حاجيات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- توفير الموارد الكافية لتفعيل صندوق التكافل العائلي قصد حماية الطفولة : موارد قارة في حدود **500 مليون درهم**؛
- ضمان الإلتقائية بين البرامج القطاعية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- إصلاح صندوق المقاصة والإرساء التدريجي للدعم المباشر للأسر: توسيع برنامج تيسير ليشمل **1.000.000** أسرة وتعميم نظام المساعدة الطبية (**RAMED**) ابتداء من **2012**؛
- تقليص نسبة الفقر بالجماعات الأكثر تهميشا إلى **10%**.

الكرامة

10. محاربة الفقر وتوفير خدمات اجتماعية أساسية لفائدة المناطق الهشة

وضع برنامج مندمج لتطوير المناطق الجبلية التي تعاني من الهشاشة لتعزيز ولوجها إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية والخدمات العمومية والخدمات المنفعية؛

مستوى أساسي: 2012 - 2015 جماعة 503	مستوى الإنصاف: ابتداءً من 2016 جماعة 150	
طبيب لكل 3000 نسمة؛ ممرض لكل 1500 نسمة؛ سرير بالمستشفى لكل 1000 نسمة.	طبيب لكل 2000 نسمة؛ ممرض لكل 1000 نسمة؛ سرير بالمستشفى لكل 800 نسمة.	الصحة
ربط 50% من الأسر بالشبكة الكهربائية	ربط 80% من الأسر بالشبكة الكهربائية	الكهرباء
نسبة ولوج الساكنة للماء تصل إلى 60 %	نسبة ولوج الساكنة للماء تصل إلى 80%	الماء
مسافة 10 كلم تفصل عن الطريق المعبدة	مسافة 5 كلم تفصل عن الطريق المعبدة	الطرق
15 مليار درهم	35 مليار درهم	الاستثمارات

الكرامة

11. بلورة سياسة وطنية للشباب

- دعم انخراط الشباب في تدبير الشأن العام وفي العمل السياسي ودعم قيم المواطنة والمشاركة؛
- تطوير وتنويع الخدمات الثقافية والرياضية وبرامج الترفيه الموجهة للشباب؛
- مضاعفة الطاقة الإيوائية للأحياء الجامعية عبر تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص: إيواء **100.000 طالب** في أفق **2016**؛
- وضع نظام للتغطية الصحية موجه لفائدة الطلبة : **600.000 مستفيد** بتكلفة **1 مليار درهم** في أفق **2016**؛
- تثمين المنح الدراسية على أساس الاستحقاق (الوضعية الاجتماعية والتفوق).

الكرامة

11. بلورة سياسة وطنية للشباب

- تعزيز شبكة دور الشباب والنوادي السوسيو-رياضية للقرب : **1.000 نادي** موزعة على كافة التراب الوطني بكلفة إجمالية تقدر ب **1 مليار درهم**؛
- إحداث ثلاث مراكز كبرى جديدة خاصة بأنشطة الشباب تفوق طاقتها الإيوائية **2.000** سرير باستثمار يناهز **600 مليون درهم**؛
- إحداث خمسة مراكز كبرى للاصطياف تفوق طاقتها الاستيعابية **500** سرير باستثمار يناهز **150 مليون درهم**؛

12. ترسيخ مبادئ التعدد والتنوع اللغوي والثقافي

- اعتماد مقاربة ثقافية مندمجة تحفظ للثقافة المغربية مقوماتها الأصيلة وتعزز انفتاحها على القيم الكونية
- اعتماد إستراتيجية تحقق إشعاع النموذج الحضاري المغربي بكل أبعاده الثقافية والفنية والأدبية المتعددة المشارب والمتنوعة التعبيرات؛
- اعتماد سياسة لغوية تضمن الارتقاء باللغات الوطنية والانفتاح وتملك اللغات الأجنبية و إخراج المجلس الوطني للغات إلى حيز الوجود؛
- وضع قانون تنظيمي يحدد كيفية إدراج الأمازيغية في كل مناحي الحياة العامة، مع اعتبار جميع المكاسب المتحققة خلال العقد الأخير المنصرم، وفق جدولة زمنية معقولة مع مراعاة المجالات ذات الأولوية.
- التعاون المشترك مع كل الفاعلين السياسيين والمدنيين والإعلاميين من أجل إنجاح إدراج الأمازيغية في الفضاءات العمومية، والحفاظ على تراثها الثقافي
-

12. ترسيخ مبادئ التعدد التنوع اللغوي والثقافي

□ مضاعفة الإنفاق العمومي المخصص للثقافة ليبلغ 1 مليار درهم سنويا :

- الحفاظ على الذاكرة الوطنية والتراث الثقافي؛
- تقريب الخدمة الثقافية من المواطن من خلال تعزيز البنية التحتية ؛
- دعم الصناعات الثقافية وإشراك القطاع الخاص في تمويل الفعل الثقافي؛
- دعم مختلف أشكال الإبداع الفني والثقافي؛
- وضع استراتيجية وطنية لدعم القراءة عبر تعميم المكتبات بمختلف المدن في إطار تشاركي مع الجماعات المحلية؛

12. ضمان الأمن الروحي للمغاربة

- ▶ اعتبار الدين الإسلامي مرجعية روحية وقيمية للمغاربة مع العمل على إعلاء بعده الأخلاقي في المجتمع وترسيخ الأسس والثوابت الوطنية عقيدة وهوية ومؤسسات.
- ▶ دعم وتقوية الخطابات الدينية المعتدلة المعززة لوحدة المغرب وإمارة المؤمنين كمرجعية دينية موحدة.
- ▶ إعادة هيكلة الطرق الصوفية وإيلاء عناية خاصة لمدارس التعليم العتيق والأصيل وذلك في سياق صون الشخصية الحضارية المغربية وحفظ ريادة المغرب الروحية؛
- ▶ تشبيب مؤسسات المجالس العلمية وإعادة النظر في وضعية الأئمة وخطباء المساجد والقيمين الدينيين على مستوى التكوين مع الرفع من مستوى معيشتهم.
- ▶ دعم جامعة القرويين بالأموال الوقفية المرصودة لها.
- ▶ استثمار جزء من مداخيل الأوقاف في مشاريع مدرة للدخل لفائدة الفقراء وطلبة العلم الشرعي مع تنظيم مؤسسة الزكاة وإحداث صندوق تنظيمي بهذا الشأن.
- ▶ تشجيع إنشاء البنوك الإسلامية التي أثبتت نجاحها في مختلف البلدان.
- ▶ دعم وتنويع السياحة الروحية.

ازدهار اقتصادي

انطلاقة اقتصادية جديدة

تكريس موقع المغرب كقاعدة جهوية للإنتاج والخدمات والتصدير وتقوية الاقتصاد الداخلي

أربعة محاور رئيسية

- ✓ دعم الاستثمار والمقاولة وتنويع الإنتاج والنسيج الإقتصادي والرفع من تنافسيته؛
- ✓ كسب أسواق جديدة للتصدير وتنويع منافذ الإقتصاد؛
- ✓ إعطاء أولوية خاصة للموارد البشرية عبر التكوين وإعادة التكوين، وإقرار منظومة عادلة ومنصفة للأجور والتعويضات لتقليص الفوارق الاجتماعية، واعتماد نظام محفز للترقى؛
- ✓ إطلاق دينامية اقتصادية جهوية متكاملة وجعل الجهة رافعة للتنمية.

الوسائل

1. تسريع وتيرة إنجاز الإستراتيجيات القطاعية:

- وضع آلية دائمة للتنسيق والتقييم الدوري؛
- دعم البعد الجهوي لهذه الإستراتيجيات؛

2. تقوية النسيج الصناعي والخدمات ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة:

- تحفيزات ضريبية لفائدة التشغيل الذاتي والمقاولات الصغيرة والمتوسطة؛
- مراجعة النظام الضريبي المطبق على أجور الموظفين والمستخدمين يتوخى تحسين وضعية الطبقة العاملة؛
- تعبئة الموارد المالية (تقوية الآليات الموجودة وخلق آليات جديدة).

التزاماتنا (8)

13. تطوير النسيج الصناعي ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة؛
14. انتهاج استراتيجية لتنمية الصادرات؛
15. الرفع من الجهود الاستثماري العمومي وتسريع وتيرة إنجازة؛
16. تثمين البعد التنموي لمشروع الجهوية كمصدر للنمو؛
17. تبني نموذج تنموي خاص بالعالم القروي والمناطق الصعبة؛
18. دعم التشغيل وتقليص البطالة: إحداث 200.000 منصب شغل سنويا؛
19. الحفاظ على البيئة ودعم التنمية المستدامة؛
20. الحرص على الاستقرار الماكرو اقتصادي والتوازنات الخارجية.

13. تطوير النسيج الصناعي ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة

- تحيين ميثاق الاستثمار لتشجيع الأنشطة الصناعية خاصة عبر خفض عتبة الاستثمار إلى **100 مليون درهم** ورفع مستوى الدعم؛
- تقليص معدل الضريبة على الشركات بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة بنقطة واحدة سنويا لبلوغ **25%** في أفق 2016؛
- تحديد معدل الضريبة على الشركات بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا في **15%** في حدود سقف رقم معاملات لا يتجاوز 10 ملايين درهم؛
- تشجيع المجمعات الصناعية القطاعية الخاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة وتشجيع نقل التكنولوجيا.

14. انتهاء استراتيجية لتنمية الصادرات: +15% سنويا (دون الفوسفاط)

- دعم العرض التصديري عبر استغلال كل الفرص المتاحة خاصة على مستوى الإستراتيجيات القطاعية؛
- تعزيز المخصصات المالية لصندوق دعم الصادرات برفعها إلى 3 مليارات درهم خلال الفترة 2012-2016؛
- تخصيص مواكبة خاصة للصادرات الموجهة للقارة الإفريقية من خلال رصد نسبة لا تقل عن 30% من الإعتمادات المرصودة لصندوق تنمية الصادرات لهذه الغاية.
- تشجيع تنظيم الشركات المصدرة في شكل تجمعات وتكتلات لتقوية قدرتها على ولوج الأسواق الأجنبية.

15. الرفع من المجهود الاستثماري العمومي

✓ تسريع وتيرة إنجاز المشاريع الكبرى والإستراتيجيات القطاعية :

■ الطرق السيارة -الطرق السريعة- المطارات-السكك الحديدية-الموانئ- السدود؛

■ مواصلة برامج مخطط المغرب الأخضر وميثاق الانبثاق الصناعي،.....؛

■ مواصلة إنجاز محطات سياحية كبرى؛

■ مواصلة إنجاز محطات إنتاج الطاقة الريحية والشمسية.

15. الرفع من الجهود الاستثمارية العمومي

- فك العزلة عن المناطق الجبلية و النائية عبر:
 - إنجاز 24 مشروعا للبنى التحتية : 122 مليار درهم؛
 - تأهيل 10 مدن: 25 مليار درهم؛
 - إنجاز 10 مشاريع سياحية : 43 مليار درهم.
- ابتكار آليات جديدة للتمويل عبر تفعيل الصندوق الوطني للاستثمار.

16. تثمين وإدماج البعد الجهوي في دينامية التنمية

- وضع استراتيجيات وطنية مؤطرة لبرامج التنمية الجهوية بناءً على عقود برامج بهدف خلق أقطاب جهوية بمنظور تكاملي؛
- خلق صنادق جهوية لدعم المقاولات والاستثمار الخاص؛
- إحداث رسم على الأراضي التي ستتم تهيئتها حضريا لدعم موارد للجهات؛
- تفعيل صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات بما يضمن تنمية مجالية متوازنة؛
- تشجيع وتأطير عقد شراكات وتعاون بين الجهات الوطنية والجهات الأجنبية.

17. تبني نموذج تنموي خاص بالعالم القروي والمناطق الصعبة

- مواصلة الدينامية التي أحدثها مخطط المغرب الأخضر عبر دعم الفلاحة التضامنية وتسريع إنجاز مشاريع التحويل من زراعة الحبوب إلى إنتاج الأشجار المثمرة: 1 مليون هكتار في أفق 2020 باستثمار إجمالي يقدر بـ 20 مليار درهم ، مع إقرار إلزامية التحفيظ العقاري ؛
- إحداث مدارات ووجهات سياحية تحترم المعايير البيئية وإحداث 1000 "دار المعلمة"؛
- مجال الخدمات والتجارة : تنمية المراكز الحضرية الصغرى، والارتقاء بها إلى مراكز للخدمات ومزاولة الأنشطة التجارية.
- وضع برنامج وطني لتطوير المهارات التقنية والمعرفية لساكنة المجال القروي خاصة الشباب بهدف تحسين القدرة التنافسية و إشراك المقاولات المهيكلة في العملية
- وضع برامج " اصحاب المشاريع القروية" على مستوى الإعداديات والثانويات القروية.
- التطبيق الفعلي للقوانين والسياسات التي تهدف إلى وضع برنامج لحلول مناسبة لإشكالية أراضي الجموع

18. دعم التشغيل وتقليص البطالة : خلق 200.000 منصب شغل سنويا

□ 150.000 : نتيجة مباشرة للنمو الاقتصادي وللتدابير التحفيزية للإدماج في المقابلة بالإضافة إلى الوظيفة العمومية بما لا يقل عن 15% من مجمل المناصب المالية لإدماج الأطر العليا

■ جعل التشغيل من الأهداف الرئيسية للإستراتيجيات القطاعية؛

■ تعزيز الموارد المخصصة لصندوق النهوض بتشغيل الشباب برفعها إلى 3 مليار درهم؛

■ تحمل الدولة للاشتراكات في الصندوق الوطني للتضامن الاجتماعي لفائدة حاملي الشهادات خلال السنة الأولى لعقد التشغيل (التكلفة: 1,4 مليار درهم) ولنفقات التكوين ومنحة التدريب عن كل حامل شهادة يستفيد من عقد التكوين من أجل الإدماج (التكلفة: 625 مليون درهم)؛

■ تحسين ملائمة العرض التكويني مع حاجيات سوق الشغل مع إلزامية توفير تداريب مهنية لطلبة التعليم العالي وتشجيع الشركات والمقاولات على استقبال المتدربين.

■ تشجيع عمليات التكوين المشتركة بين الدولة والقطاع الخاص وفق مقاربة قطاعية (معهد النسيج ومعهد صناعة الطائرات،...).

■ التطبيق السليم لمدونة الشغل، مع تعديل بعض مقتضياتها بما يحقق الكرامة والإنصاف والعدالة والمساواة في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء.

18. دعم التشغيل وتقليص البطالة : خلق 200.000 منصب شغل سنويا

□ 50.000 : نتيجة للتدابير التحفيزية للتشغيل الذاتي في إطار برنامج بداية

- تخفيض العبء الضريبي إلى **3%** من رقم معاملات الشركات الصغيرة جدا الذي لا يتجاوز المليون درهم وذلك بالنسبة للشركات التجارية و**500** ألف درهم بالنسبة لشراء الخدمات؛
- تحديد سقف التحملات الاجتماعية في **6%** من رقم المعاملات مع إقرار إلزاميتها؛
- تخصيص **3%** من الصفقات العمومية لفائدة المقاولات المنشأة في إطار التشغيل الذاتي؛
- منح تحفيزات ضريبية للشركات التي تخصص حصة من رقم معاملاتها في حدود **1 مليون درهم** لدعم التشغيل الذاتي.

19. الحفاظ على البيئة ودعم التنمية المستدامة

- وضع إستراتيجية لتطوير الصناعات الخضراء عبر استغلال خطوط التمويل الخارجي المخصصة لهذا الشأن (تمويل الكربون، والصناديق البيئية ...)
- تسريع وتيرة إنجاز البرامج الوطنية للتطهير السائل وتدبير النفايات المنزلية و بلوغ نسب تصل على التوالي إلى **80% و 90%**؛
- وضع إجراءات تحفيزية لاستعمال الطاقات النظيفة خاصة داخل الوحدات الصناعية؛
- تغطية **42%** من الاحتياجات الطاقية لبلادنا عن طريق الطاقات المتجددة.

20. الحفاظ على الاستقرار الماكرو اقتصادي وعلى التوازنات الخارجية

□ ستمكن هذه الالتزامات من تحسين المؤشرات الماكرواقتصادية

- تحقيق نسبة نمو تفوق 6%؛
- استقرار معدل التضخم في أقل من 3%؛
- عجز الحساب الجاري أقل من 2%؛
- مستوى للموجودات الخارجية يغطي أكثر من 6 أشهر من الواردات.

□ ضرورة الحفاظ على التوازنات المالية

- حصر معدل عجز الميزانية في حدود 3% من الناتج الداخلي الخام؛
- حصر نسبة المديونية في أقل من 50% من الناتج الداخلي الخام.

20. الحفاظ على الاستقرار الماكرو اقتصادي وعلى التوازنات الخارجية

■ إصلاح نظام المقاصة بتخصيص 50 % من النفقات للدعم المباشر للفئات المعوزة
و 50 % لدعم أثمان المواد الأساسية ؛

■ مباشرة الإصلاح الشامل لأنظمة التقاعد بما يضمن ديمومة خدماتها.

■ -

شُكْرًا عَلَىٰ انْتِبَاهِكُمْ